

Distr.: General
30 December 2005
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٥٤٠ (٢٠٠٤)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس
اللجنة من البعثة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وبالإشارة إلى رسالة رئيس
اللجنة المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تتشرف بأن تحيل إلى اللجنة معلومات
إضافية تتعلق بتقرير فييت نام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى
رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لفيت نام لدى الأمم المتحدة

معلومات إضافية تتعلق بالتقرير القطري الأول المقدم من فيت نام عن تنفيذ
قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)*

فيما يتعلق بالطلب المقدم في الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
الموجهة إلى الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة (نيويورك)، من رئيس لجنة مجلس
الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تود فيت نام أن تزود اللجنة بالمعلومات
الإضافية التالية:

١ - توافق فيت نام على أن تستخدم اللجنة البيانات الرسمية العامة، التي قدمتها
فيت نام إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدرجها في المصفوفة المرفقة مع الرسالة
المذكورة أعلاه.

٢ - وتود فيت نام أن تقدم معلومات إضافية بشأن تشريعات ولوائح حظر
انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد المتعلقة بها ووسائل إيصالها وفقا لقرار مجلس الأمن التابع
للأمم المتحدة ١٥٤٠ وبناء على الطلب الوارد في الصفحة الثانية من الرسالة المذكورة
الواردة من رئيس لجنة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن
التابع للأمم المتحدة كما يلي:

تقوم الدولة، في فيت نام، بمراقبة جميع أنواع الأسلحة. ولا يسمح للأفراد بامتلاك
الأسلحة أو استخدامها، باستثناء البنادق المستخدمة لأغراض الرياضة والصيد. ويلزم الأفراد
الذين يودون امتلاك بنادق لأغراض الرياضة والصيد واستخدامها، أن يسجلوا بنادقهم لدى
الوكالات المختصة. وتصنف الأسلحة والمواد المتعلقة بها (بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل)
بوصفها سلع خاصة يحظر إنتاجها أو اقتناؤها أو نقلها أو الاتجار فيها. وإلى جانب
التشريعات واللوائح المطبقة على جميع أنواع الأسلحة، أصدرت لوائح أخرى أيضا في
فيت نام لمراقبة أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك المواد المتعلقة بها.

* نص القوانين والأنظمة محفوظ لدى الأمانة العامة ومتاح للاطلاع عليه.

١٠ الأسلحة النووية والمواد المتعلقة بها

- أصدرت الحكومة الفيتنامية، في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، المرسوم رقم 50/1998/ND-CP لتنفيذ قانون ١٩٩٦ المتعلق بالسلامة من الإشعاعات ومراقبتها.
- وأصدرت وزارة العلم والتكنولوجيا ووزارة الصحة العامة، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، التعميم المشترك بين الوكالات رقم 2237/1999/TTLT/BKHCMNT-BYT المتعلق بالسلامة من الإشعاعات في قطاع الصحة.
- وأصدرت الحكومة الفيتنامية، في ١١ أيار/مايو ٢٠٠١، المرسوم رقم 19/2001/ND-CP بشأن العقوبات الإدارية المفروضة على الأنشطة التي تنتهك القواعد التنظيمية المتعلقة بالسلامة من الإشعاعات ومراقبتها.
- وقامت وزارة العلم والتكنولوجيا الفيتنامية باستكمال قاعدة البيانات المتعلقة بالمصادر الإشعاعية المحلية التي تستخدم برامج نظام معلومات الهيئة التنظيمية الحاسوبية التي تم تطويرها من نظام معلومات الهيئة التنظيمية الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- وتقوم الإدارة العامة للجمارك بشكل رئيسي بمراقبة الصادرات. ومع ذلك، تتم مراقبة المواد الإشعاعية/النووية عن طريق القانون المتعلق بالسلامة من الإشعاعات ومراقبتها، والاتفاق القائم بين وزارة العلم والتكنولوجيا والإدارة العامة للجمارك. ولا يمكن تخليص هذا النوع من السلع إلا عن طريق الإدارة العامة للجمارك بإذن من وزارة العلم والتكنولوجيا.
- وفي الوقت الحاضر، تقوم وزارة العلم والتكنولوجيا بإعداد مشروع قانون بشأن الطاقة النووية، ومن المتوقع أن تقرّه الجمعية الوطنية في ٢٠٠٧. ويهدف مشروع هذا القانون إلى توحيد التدابير لضمان سلامة الطاقة النووية وتطويرها لأغراض سلمية ولحظر أي أعمال لاستخدام الطاقة النووية لأغراض أخرى ضارة بالنسبة للدول الأخرى، والحقوق والمصالح المشروعة للمنظمات والأفراد والبشر والبيئة الطبيعية.
- وتعد وزارة العلم والتكنولوجيا حالياً تعميماً بشأن تسجيل وترخيص حيازة المواد المشعة واستخدامها وتطويرها.

- وتدرس وزارة العلم والتكنولوجيا حاليا مقترحا سيقدم إلى الحكومة يدعوها فيه للانضمام إلى مدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، من الجدير بالذكر، أن معظم متطلبات السلامة من المصادر المشعة ومراقبتها المحددة في مدونة قواعد السلوك التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجري تطبيقها في فييت نام حسبما هو منصوص عليه في القانون المتعلق بالسلامة من الاشعاعات ومراقبتها.

٢٠ الأسلحة الكيميائية والمواد المتعلقة بها

أصدرت الحكومة الفيتنامية، في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥، المرسوم رقم 100/2005/ND-CP بشأن تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية التي يحظر بموجبها جميع أشكال استحداث وإنتاج وحيازة وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتصدير واستيراد الأسلحة الكيميائية؛ والمشاركة في أي أعمال عسكرية تستخدم فيها أسلحة كيميائية؛ وتقديم الدعم إلى المنظمات أو الأفراد للمشاركة في أي أعمال محظورة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو تشجيعها أو التحريض عليها. وتمثل عملية تصنيع المواد الكيميائية وتصديرها تماما لهذا المرسوم. وينص المرسوم أيضا على فرض عقوبات بشأن الانتهاكات. (تمت ترجمة هذا المرسوم إلى الانكليزية. ومرفق طيه نسخة للعلم).

٣٠ الأسلحة البيولوجية والمواد المتعلقة بها

وقع رئيس الوزراء، في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥، القرار رقم 212/2005/QD-TTG الذي أصدر فيه لائحة مراقبة السلامة البيولوجية لجميع الكائنات المحورة وراثيا والمنتجات القائمة على كائنات محورة وراثيا. وتنص هذه اللائحة، لحماية صحة الإنسان، والبيئة والتنوع البيولوجي، على أن تشرف الدولة على مراقبة السلامة البيولوجية للأنشطة التالية: البحوث العلمية الخاصة بالكائنات المحورة وراثيا والمنتجات القائمة على الكائنات المحورة وراثيا وتطوير التكنولوجيا الخاصة بها وتجاربها وإنتاجها والاتجار بها واستخدامها وصادراتها ووارداتها وتخزينها ونقلها وتقييم مخاطرها وإدارتها، ومنح شهادات السلامة البيولوجية لتلك الكائنات والمنتجات.

ووفقا لأحكام القوانين القائمة، تحظر جميع الأعمال المتصلة بانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية بما في ذلك المواد المتعلقة بها ويعاقب عليها حسبما هو مذكور في

الفقرة ٢ '١'؛ و ٢ '٢' و ٢ '٣' أعلاه. وتعزز أحكام قانون العقوبات لعام ١٩٩٩ تنفيذ اللوائح المذكورة وتقويتها. وقد استشهد بعدد من المواد ذات الصلة كأمثلة.

ومما يجدر ذكره أيضا مرة أخرى أن القوانين الفيتنامية تنص على أن الأسلحة والمواد المتصلة بها تعتبر سلعا محظورة وتخضع الانتهاكات إلى عقوبات، من بينها عقوبات جنائية.

Article 155. "Offence on manufacturing, stockpiling, transporting and/or trading of banned goods

1. Those who manufacture, stockpile, transport and/or trade in goods banned from business by the State in great quantity, gain great illicit profits or who have been administratively sanctioned for acts defined in this Article or Articles 153, 154, 156, 157, 158, 159 and 161 of this Code or have already sentenced for one of these offenses, not yet entitled to criminal record remission but repeat their violations, if not falling under the cases stipulated in Articles 193, 194, 195, 196, 230, 232, 233, 236 and 238 of this Code, shall be subject to a fine of between five million VND and fifty million VND or a prison term of between six months and five years of imprisonment.

2. Committing offences in one of the following circumstances, the offenders shall be sentenced to between three and ten years of imprisonment:

- a. In an organized manner;
- b. Abusing positions and/or powers;
- c. Abusing the names of agencies or organizations;
- d. Being of professional character;
- e. Goods involved in the offense are in very great quantity or gaining very great illicit profits;
- f. Serious recidivism.

3. Offences with particularly great quantity of illicit goods or illicit earnings shall be subject to eight to ten years of imprisonment.

4. The offenders may also be subject to a fine of between three million dong and thirty million dong and may also be banned from holding certain posts, practicing certain occupations or doing certain jobs for one to five years".

Article 236. "Offence on illegally producing, stockpiling, transporting, using, trading in and /or appropriating radioactive substances

1. Those who illegally produce, stockpile, transport, use, trade in and or appropriate radioactive substances shall be sentenced to between two and seven years of imprisonment.

2. Committing the crime in one of the following circumstances, the offenders shall be sentenced to between five to twelve years of imprisonment:

- a) In an organized manner;
- b) The objects involved in the offence are in great quantity;
- c) Conducting cross-border transport and/or trading;

d) Causing serious consequences;

e) Dangerous recidivism.

3. Committing the crime in one of the following circumstances, the offenders shall be sentenced to between ten and fifteen years of imprisonment:

a) The objects involved in the offence are in very great quantity;

b) Causing very serious consequences;

4. Committing the crime in one of the following circumstances, the offenders shall be sentenced to between fifteen and twenty years of imprisonment or life imprisonment:

a) The objects involved in the offence are in particularly great quantity;

b) Causing particularly serious consequences;

5. The offenders may also be subject to a fine of between five million VND and fifty million VND, probation or residence ban for one to five years.”

Article 237. “Offence on breaching regulations relating to the management of radioactive substances

1. Those who violate the regulations relating to the management of the production, supply, use, preservation, storage, transport and/or trading of radioactive substances, which may actually entail serious consequences if not warded off in time, shall be subject to non-custodial reform for up to three years or a prison term of between six months and three years.

2. Committing the crime and causing the loss of lives or damage to the health of other persons, the offenders shall be sentenced to between three and ten years of imprisonment.

3. Committing the crime and causing very serious consequences, the offenders shall be sentenced to between seven and fifteen years of imprisonment.

4. Committing the crime and causing particularly serious consequences, the offenders shall be sentenced to between fifteen and twenty years of imprisonment.

5. The offenders may also be banned from holding certain posts, practicing certain occupations or doing certain jobs for one to five years”.

Article 238. “Offence on illegally producing, stockpiling, transport, using, trading in inflammables, toxins

1. Those who illegally produce, stockpile, transport, use, trade in and/or trade in inflammables and/or toxins shall be sentenced to between one and five years of imprisonment.

2. Committing the crime in one of the following circumstances, the offenders shall be sentenced to between three and ten years of imprisonment:

a) In an organized manner;

b) The objects involved in the offence are in great quantity;

c) Conducting cross-border transport and/or trading;

d) Causing serious consequences;

e) Dangerous recidivism.

3. Committing the crime in one of the following circumstances, the offenders shall be sentenced to between seven and fifteen years of imprisonment:

- a) The objects involved in the offence are in very great quantity;
- b) Causing very serious consequences;

4. Committing the crime in one of the following circumstances, the offenders shall be sentenced to between fifteen and twenty years of imprisonment or life imprisonment:

- a) The objects involved in the offence are in particularly great quantity;
- b) Causing particularly serious consequences;

5. The offenders may also be subject to a fine of between five million VND and fifty million VND, probation or residence ban for one to five years”.

Article 239: “Offence on Breaching regulations relating to the management of inflammables, toxins

1. Those who violate the regulations relating to the management of the production, supply, use, preservation, storage, transport or trading of inflammables and/or toxins, causing the loss of lives or serious damage to the health and/or property of other persons shall be sentenced to between one and five years of imprisonment.

2. Committing the crime and causing serious consequences, the offenders shall be sentenced to between three and ten years of imprisonment.

3. Committing the crime and causing particularly serious consequences, the offenders shall be sentenced to between seven and fifteen years imprisonment.

4. The offenders may also be banned from holding certain posts, practicing certain occupations or doing certain jobs for one to five years”.

٣ - تتقيد فييت نام تقيدا تاما بالمعاهدات الدولية المعنية بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تكون فييت نام طرفا فيها. وقد أجازت الجمعية الوطنية لفيت نام، في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قانونا بشأن توقيع المعاهدات الدولية والانضمام إليها وتنفيذها. ووفقا لأحكام هذا القانون، تتمثل جمهورية فيت نام الاشتراكية للمعاهدات الدولية التي تكون فييت نام طرفا فيها. وفي حالة تنفيذ أي معاهدة دولية تقتضي إجراء تعديلات أو ملاحق أو إلغاء أو إصدار تشريعات محلية، توصي السلطة المختصة (الجمعية الوطنية أو رئيس الدولة أو الحكومة) التي تقرر أن تصبح فييت نام طرفا في تلك المعاهدة، أيضا، بإجراء تعديلات أو ملاحق أو إلغاء أو إصدار تشريعات محلية لتنفيذ تلك المعاهدة.

٤ - وتؤكد فييت نام من جديد بقوة موقفها الثابت المتمثل في دعم نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من أي نوع ووسائل إيصالها وعدم إنتاجها وعدم تطويرها وعدم استخدامها. وفييت نام ملتزمة بحزم بعدم تقديم أي نوع من المساعدة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول التي تحاول أن تستحدث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها أو أن تقتنيها أو تنتجها أو تمتلكها أو تتاجر بها أو تنقلها أو تستخدمها.

٥ - ويمكن القول بأن القوانين واللوائح والتدابير ذات الصلة التي تنفذها فييت نام تسفر عن نتائج وآثار إيجابية في إدارة الأسلحة واستخدامها. وحتى الآن، لم يحدث أي عمل يتعلق بنقل أسلحة من جانب جهات فاعلة من غير الدول في فييت نام. وستواصل فييت نام تحسين النظام القانوني ذي الصلة بحيث يكفل بحزم استخدام الأسلحة الموجودة في فييت نام لغرض حماية سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية وأمنها الوطني ونظامها الاجتماعي ولا تقع في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول والجرمين.

٦ - ووفقاً للمعلومات المقدمة في التقرير القطري الأول لفيت نام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وهذه المعلومات الإضافية، ينبغي استبدال البند الفرعي ٢ تحت العمود المعنون "هل قدمتم أحد البيانات التالية أو هل بلدكم دولة طرف أو دولة عضو في إحدى الاتفاقيات أو المعاهدات أو الترتيبات التالية؟" في صفحة ١ من المصفوفة (عن أي بيان عام عن الالتزام بنزع السلاح وعدم الانتشار) الذي ينبغي أن يشار إليه بـ "نعم" و"؟" (علامات استفهام) بكلمة "نعم" في أي بند فرعي في إطار العمود المعنون: "هل يوجد تشريع وطني يحظر على الأشخاص أو الكيانات الاضطلاع بأحد الأنشطة التالية؟" و "هل يمكن معاقبة المنتهكين؟" من صفحة ٢ إلى صفحة ٤ من المصفوفة. كما ينبغي الإشارة إلى البنود الفرعية تحت العمود المعنون "هل يطبق أي من التدابير أو الإجراءات أو التشريعات التالية لحصر أسلحة الدمار الشامل أو تأمينها أو حمايتها بأي شكل آخر" و "هل يمكن معاقبة المنتهكين؟" بالإضافة إلى عناوين العمود الأخرى ذات الصلة من صفحة ٥ إلى صفحة ١٧ من المصفوفة بكلمة "نعم".

وتود فييت نام أيضاً أن تؤكد من جديد، في هذه المناسبة، أهمية مسألة تتفق مع القانون الدولي، وهي المنظمات المنشأة لتنفيذ المعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل أو الآليات الأخرى المنصوص عليها بموجب هذه المعاهدات (على سبيل المثال المؤتمر الدوري للدول الأطراف في المعاهدات الدولية) التي من اختصاصها استعراض مدى تنفيذ الالتزامات التي التزمت بها الدول الأطراف في المعاهدات، وبالتالي يمكن فهم أن المصفوفة التي وضعتها اللجنة تستخدم بشكل رئيسي كأداة إدارية للجنة.

٧ - وفييت نام مستعدة لتزويد اللجنة بالوثائق القانونية ذات الصلة، وفي الوقت نفسه، ترحب بقيام اللجنة بتقديم الدعم المالي لترجمة تلك الوثائق إلى الانكليزية. وترغب الإدارة العامة للجمارك في فييت نام أن تزود بمعدات متقدمة (مثل الكاميرات وأجهزة الكشف) لتعزيز أنشطة مراقبة السلع والإشراف عليها؛ وأن يوفر لها تدريب خاص لكشف أسلحة الدمار الشامل والمواد المتصلة بها والتعرّف عليها ومراقبتها.
